

## العقد الدامي

## فعالية إطلاق التقرير السنوي العاشر: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في عام 2020

## المتحدثون:

- السيد كريستيان بنديكت  
مدير الحملات لدى منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة، قسم الاستجابة للأزمات والتكتيكات، سوريا
- الدكتور سايمون آدمز  
المدير التنفيذي، المركز العالمي لمسؤولية الحماية - الرئيس المشارك لمنظمة سكاتيستات
- السيد باتريك كروكر  
برنامج الجرائم الدولية والمحاسبة في سوريا، المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان
- السيدة آنا فلايشر  
منسقة برامج، مؤسسة هاينريش بل، مكتب الشرق الأوسط
- السيد فضل عبد الغني  
المدير التنفيذي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان

## مديرة الجلسة:

- السيدة إيماء بيلز  
كيرة مستشاري المعهد الأوروبي للسلام ومحركة موقع سيريا إن كوتنكست

## فعالية عبر الإنترنت (زوم Zoom)

- الإثنين، 8 شباط 2021، من الساعة 4.00 مساءً حتى 5.00 مساءً بتوقيت وسط أوروبا
- (من 6.00 مساءً حتى 7.00 مساءً بتوقيت تركيا/ من 5.00 مساءً حتى 6.00 مساءً بتوقيت سوريا)

- للمشاركة المباشرة عبر برنامج (زوم Zoom)، يرجى التسجيل باستخدام الرابط

- ستلقون بعد التسجيل رسالة تأكيد عبر البريد الإلكتروني تحتوي على معلومات حول الانضمام إلى الحدث.
- الفعالية باللغة الإنكليزية - ستتوفر الترجمة الفورية إلى اللغة العربية

للعام العاشر على التوالي - منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا آذار-2011 لا تزال نلاحظ ارتكاب أنماط متعددة من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان في سوريا، كعمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، والتهديب والتشريد القسري، واستخدام الذخائر المحرمة وغيرها من الذخائر شديدة التدمير، وانتهاكات متعددة أخرى، ويعتبر النظام السوري المرتكب الأكبر لحجم وكمية أنواع متعددة من الانتهاكات، كما تشكل بعض الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وقد فشل المجتمع الدولي ومجلس الأمن في التخفيف من حدة الانتهاكات وفي إنهاء النزاع السوري، وبقي مطلب الحراك الشعبي والمجتمع السوري الأساسي محاسبة كافة مرتكبي الانتهاكات، ونقل سوريا من الدكتاتورية وانتهاكات حقوق الإنسان نحو الديمقراطية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي.

لقد شهد العام المنصرم 2020 مقتل 1734 مدنياً بينهم 326 طفلاً و169 سيدة، و2188 حالة اعتقال/ احتجاز تعسفي، إضافة إلى مقتل 157 شخصاً بسبب التعذيب بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما تشير تقديراتها إلى أن قرابة 850 ألف شخص قد تعرّضوا للتشريد القسري في عام 2020، 90% منهم تشردوا بفعل عمليات عسكرية شنتها قوات الحلف السوري الروسي.

في كانون الثاني 2021 أصدرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقريرها السنوي العاشر، الذي تناولت فيه أنماطاً متعددة من أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا (التقرير متاح على الرابط: <https://sn4hr.org/arabic/?p=13105>)، وتضمّن إلى جانب ذلك أحياناً مفصلة سياسية وقضائية وعسكرية حدثت في عام 2020 ليعطي صورة أوضح عن سياق الأحداث التي وقعت خلالها الانتهاكات، وأشارت إلى المسؤولية المباشرة للنظام السوري الحاكم للدولة السورية عن ارتكاب الانتهاكات، كما أوردت أسماء أفراد في صفوفه يُعتقد أنهم متورطون فيها، وقدم التقرير حصيلة لأبرز انتهاكات حقوق الإنسان على يد كافة أطراف النزاع/القوى المسيطرة في سوريا في عام 2020، وعلى الرغم من أن الإحصائيات الواردة في التقرير تُشير إلى انخفاض في حصيلة الضحايا في بعض الانتهاكات، إلا أن الأرقام الواردة في التقرير هي الأعلى في العالم، وهذا يستدعي بذل جهود مضاعفة في مسار المحاسبة، وتعويض الضحايا، والمساعدات الإنسانية، وإنهاء النزاع وتحقيق الانتقال السياسي العادل.

ومع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق الحراك الشعبي، نعتقد أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نفكر جميعاً فيما يمكننا فعله لإنهاء الجرائم الفظيعة، وإنجاز حلّ عادل للضحايا، وإطلاق مسار العدالة الانتقالية.

## ستكون الفعالية الانطلاقة الرسمية لتقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان وستركّز على الأسئلة التالية:

- كيف يمكننا تشكيل ضغط أكبر على أطراف النزاع/القوى المسيطرة للتخفيف ووقف الانتهاكات الفظيعة بحق المدنيين في عام 2021؟
- لماذا لم ينجح المجتمع الدولي في اتخاذ أي تحرك من شأنه أن يوقف الانتهاكات الجسيمة على الرغم من استمرارها لقرابة عقد من الزمن وسعة نطاقها؟
- إضافة إلى القضايا الجنائية عبر الولاية القضائية العالمية، والعقوبات السياسية والاقتصادية، ما هي أدوات المحاسبة الفعالة المتبقية للضغط على النظام السوري وكافة أطراف النزاع في سوريا لوقف الانتهاكات الفظيعة بحق المدنيين، والموثقة في التقرير؟ كيف يمكن تعزيز المساءلة الفعالة عن هذه الانتهاكات؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات المحلية والدولية في هذا السياق؟
- كيف يمكننا أن نعزز من حضور الأزمة السورية على الأجندة الدولية والسعي نحو إيجاد حل عادل للنزاع الدموي؟
- ما هو الأثر المستقبلي لهذه الانتهاكات على الدولة والمجتمع السوري، وما علاقتها مع العملية السياسية (اللجنة الدستورية) الجارية حالياً؟